الاستراتيجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي

فاروق حسين أبو ضيف*
باحث من مصر

* باحث مساعد بالمركز الفرنسي الإفريقي للدراسات السياسية والاستراتيجية
Faroukhussein60@gmail.com

الملخص:

شكلت العلاقات التركية الافريقية جانب مهم للسياسة الخارجية التركية، خصوصاً وفي ظل حرص أنقرة على التوسع داخل المنطقة الإفريقية وتحقيق العديد من المكاسب الإقليمية في المنطقة، ولا سيما بعد النجاحات التي حققتها أنقرة داخل منطقة القارة الإفريقية، وزيادة نفوذها في الصومال والسودان وجيبوتي وبعض الدول الأخرى بالمنطقة، وهو ما أعطى أنقرة دافع قوي نحو زيادة أنشطتها داخل افريقيا، كما تحصر تركيا التواجد داخل القارة الإفريقية خصوصاً في منطقة القرن الإفريقي لتحقيق عدة أسباب ودوافع سواء أمنية أو عسكرية أو اقتصادية في المنطقة، تركيا التي استطاعت فتح أكبر قاعدة عسكرية لها في الصومال وتدريب نحو عشرة ألاف جندي وإقامة شراكات اقتصادية وعسكرية وأمنية مع جيبوتي واثيوبيا، كما تظهر الاستثمارات التركية داخل إثيوبيا خصوصاً على النيل الأزرق، وكذلك دعمها القوي لملف سد النهضة ومحاربة القرصنة بالصومال، ومحاولة السيطرة على مدخل البحر الأحمر عن طريق جيبوتي.

في إطار السياسة الخارجية المتعددة التي تبنتها تركيا تجاه القارة الافريقية، فإن هناك عدة سيناريوهات محتملة، ولكني سأكتفي بأهم سيناريوهين للعلاقة، أولهما التباطؤ في مستويات التعاون لاسيما أن تركيا تسعي لتطوير علاقاتها مع الدول الافريقية لكن هناك عدة عقبات من بينها زيادة التحفظات التي تبديها العديد من الاتجاهات داخل دول القارة إزاء الأهداف التي تعمل أنقرة على تحقيقها، وفي ظل الحرص على استخدام الأليات الأيديولوجية والتاريخية، مما أدى إلى تصاعد حدة الجدل بين بعض التيارات الليبرالية والاسلامية في بعض الدول تجاه المسارات المحتملة للعلاقات مع أنقرة.

أما السيناريو الأخر، فقد تشهد العلاقة نمواً سريعاً على الصعيد الاقتصادي والمبادلات التجارية، وفـي ظل سعي تركيا في منح الـدول الافريقية الاستثمارات المختلفة لتحقيق طفرة اقتصادية، وكذلك في ظل تمتع تركيا بماضي خالي من التوسعات الاستعمارية داخل المنطقة الافريقية، كما سعت الدول الافريقية لاستثمار العلاقة مع تركيا لتحقيق الأهداف الهامة والملحة، من خلال تقديم الجانب التركي بعض المساعدات لبرامج الاصلاح الاقتصادي، وكذلك تمويل مشروعات البنية التحية وتعزيز الاستثمارات وتسوية النزاعات ومحاربة القرصنة.

القارة الإفريقية مازالت تواجه العديد من التحديات القوية والتي من الممكن أن تعرقل مسيرة التنمية التي تسعي إليها وكذلك التصدي لعملية تمكين الشباب في الحياة السياسة داخل المجتمع الإفريقي، والتي تحتاج إلى وضع استراتيجية قوية وناجحة من أجل تحقيق التمكين للشباب والاستفادة من الطاقات البشرية، كما أنها قادرة على تحويل الطاقات البشرية الخام إلى كوادر بشرية قادرة على العطاء وقادرة على خدمة المجتمع الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: تركيا، استراتيجية، القرن الافريقي.

Turkish strategy towards the Horn of Africa

Farouk Hussein Abu Deif
Researcher from Egypt
Assistant researcher at the Franco-African Center for Political and Strategic Studies

Abstract:

The Horn of Africa is considered one of the most important geographical and strategic regions, which possesses a unique geographical location and imposes its control over the southern entrance to the Red Sea through Bab al-Mandab, as this maritime region is considered one of the most important commercial shipping routes in the world that carries the movement of oil and military trade, and also formed the relations Afro-Turkish is an important aspect of Turkish foreign policy, especially in light of Ankara's keenness to expand within the African region and achieve many regional gains in the region, especially after the successes achieved by Ankara within the African continent, and the increase of its influence in Somalia, Sudan, Djibouti and some other countries in the region, which is What gave Ankara a strong impetus to increase its activities inside Africa, Turkey also limits its presence within the African continent, especially in the Horn of Africa, to achieve several reasons and motives, whether security, military or economic in the region. Turkey has been able to open its largest military base in Somalia, train about ten thousand soldiers and establish economic, military and security partnerships with Dji-

bouti and Ethiopia, as well as Turkish investments appear in Ethiopia, especially on the Blue Nile, as well as its strong support for the file of the Renaissance Dam and the fight against piracy in Somalia, and the attempt to control the entrance to the Red Sea through Djibouti.

Within the framework of the multiple foreign policy that Turkey has adopted towards the African continent, there are several possible scenarios, but I will be satisfied with the two most important scenarios for the relationship, the first of which is the slowdown in the levels of cooperation, especially as Turkey seeks to develop its relations with African countries, but there are several obstacles, including the increasing reservations that many of The trends within the countries of the continent regarding the goals that Ankara is working to achieve, and in light of the keenness to use ideological and historical mechanisms, which led to an escalation of the controversy between some liberal and Islamic currents in some countries regarding the possible paths of relations with Ankara.

As for the other scenario, the relationship may witness rapid growth at the economic level and in trade exchanges, and in light of Turkey's endeavor to grant African countries various investments to achieve an economic boom, as well as in light of Turkey's enjoyment of a past free from colonial expansions within the African region.

Key words: Turkish, strategy, Africa.

المقـدّمــة:

شهدت المنطقة الإفريقية تدخلات العديد من القوى الإقليمية على رأسها: تركيا، والصين، ودول الخليج والعديد من الدول الكبرى، وتعد منطقة القرن الإفريقي واحدة من أهم المناطق الجغرافية والاستراتيجية التي تستحوذ على موقع جغرافي فريد وتفرض سيطرتها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عبر باب المندب، حيث تعتبر هذه المنطقة البحرية واحدة من أهم طرق الملاحة التجارية للعالم، والتي تحمل حركة التجارة النفطية والعسكرية، كما شكلت العلاقات التركية- الإفريقية جانباً مهماً للسياسة الخارجية التركية، خصوصاً ظل حرص أنقرة على التوسع داخل المنطقة الإفريقية وتحقيق العديد من المكاسب الإقليمية فيها، لا سيما بعد النجاحات التي حققتها داخل منطقة القارة الإفريقية، وزيادة نفوذها في الصومال والسودان وجيبوتي وبعض الدول الأخرى، وهو ما أعطاها دافعاً قوياً نحو زيادة أنشطتها داخل إفريقيا، كما تحصر تركيا التواجد داخل القارة الإفريقية في منطقة القرن الإفريقي لتحقيق عدّة أسباب ودوافع سواء أمنية أو عسكرية أو اقتصادية فيها،

تركيا التي استطاعت فتح أكبر قاعدة عسكرية لها في الصومال وتدريب نحو عشرة آلاف جندي وإقامة شراكات اقتصادية وعسكرية وأمنية مع جيبوتي وأثيوبيا، كما تظهر الاستثمارات التركية داخل أثيوبيا خصوصاً على النيل الأزرق، وكذلك دعمها القوي لملف سد النهضة ومحاربة القرصنة بالصومال، ومحاولة السيطرة على مدخل البحر الأحمر عن طريق جيبوتي.

كانت جولة الرئيس التركي أردوغان الإفريقية في أوغندا، وكينيا، والصومال في شرق إفريقيا، في يونيو 2016م، وقبل زيارته لأربع دول إفريقية جنوب الساحل والصحراء وكوت ديفوار، وغانا، ونيجيريا، وغينيا، وكانت خلال فبراير ومارس 2016، وجاءت استمراراً وتأكيداً للاستراتيجية التركية الجديدة نحو القارة السمراء.

وكانت تركيا قد بدأت استراتيجيتها الجديدة نحو القارة السمراء قبل نحو عقدَيْن من الزمان، وتحديداً منذ العام 1998م، وعبرت عدة مراحل مهمة، تبنتها رؤية صانع القرار في أنقرة؛ باعتبار إفريقيا عمقاً استراتيجياً للدولة التركية، بعد عقود من رؤية تركيا السابقة لحكم أردوغان لنفسها بوصفها دولة «طرفية» تدور في الفلك الأمريكي الأوروبي، في سياق حرص النخبة التركية- ما بعد انهيار الخلافة العثمانية- على علمنة الدولة، والنأي بها عن تاريخها العثماني، وخبرتها الإمبراطورية ذات الخلفية الإسلامية.

وإذا كانت جولات أردوغان الإفريقية الحثيثة خلال العام 2016م؛ قد جاءت بهدف تعميق الشراكة الاستراتيجية مع إفريقيا لتطوير العلاقات مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقي ECOWAS فإن أردوغان قام قبل عام من ذلك التاريخ بزيارة إفريقية أخرى ذات هدف عميق، حيث شملت كل من: أثيوبيا، وجيبوتي، والصومال، في سياق استراتيجي منهجي لتوسيع النفوذ التركي في إفريقيا بما يتجاوز ثنائية الاستثمار والعطاء بنكهتها الإسلامية المحببة للأفارقة، والتي ربما عانت من فتراتٍ عدّة من مراحل الانفتاح التركي الناعم على العواصم الإفريقية، وصولاً إلى الانتقال بذلك الانفتاح إلى مرحلة «التغلغل الخشن» في إفريقيا، بالتوازي مع إعلان أنقرة مطلع العام 2016م عن اتفاقيةٍ جديدةٍ مع الصومال لإقامة قاعدّة عسكريةٍ كبيرة تضع قدماً للجيش التركي في خليج عدن الاستراتيجي، لتنضم أنقرة إلى عواصم كبرى لها قواعد عسكرية في منطقة القرن الإفريقي، وبخاصة جيبوتي.

وكانت زيارة طيب أردوغان في أكتوبر 2017 نحو السودان، والتي تسعى من خلالها

إلى تعميق الدور التركي داخل السودان وتعميق العلاقات الثنائية، وكانت الثانية في فبراير 2018 في جولة لعدّة دول إفريقية كانت للجزائر وموريتانيا والسنغال ومالي، والتي سعت أنقرة لتعميق العلاقات التركية في الشمال والغرب الإفريقي، وكذلك تعميق العلاقات التركية داخل مجموعة أكواس الاقتصادية في غرب إفريقيا، فإن الدراسة البحثية تدور حول الاستراتيجية التركية تجاه القارة الإفريقية، والتي تتناول عدّة محاور مهمة.

أولاً: المشكلة البحثية

أثار موضوع السياسة الخارجية التركية جدلاً واسعاً في الأوساط الأكاديمية والدبلوماسية على المستوى العالمي، حيث إن تركيا قد بدأت استراتيجيتها الجديدة نحو القارة السمراء قبل نحو عقدَيْن من الزمان، وتحديداً منذ العام 1998م، وعبرت عدّة مراحل مهمة، تبنتها رؤية صانع القرار في أنقرة؛ باعتبار إفريقيا عمقاً استراتيجياً للدولة التركية.

من هنا أفضت هذه المتغيرات إلى ظهور العديد من التساؤلات المهمة، والتي ستحاول هذه الدراسة بدورها إيجاد تفسيرات لها.

لذلك يدور التساؤل الرئيس **للدراسة حول:**
«مدى تأثير الاستراتيجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي على القارة الإفريقية»
ومن هذا التساؤل الرئيس تنبثق عدّة تساؤلات فرعية هي:

- التوسعات التركية تجاه القارة وسعيها لبناء شراكات إفريقية.
- ما هي المقومات التي تؤهل أنقرة في بناء استراتيجية قوية في القارة.
- ماهي التحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية في القارة.

ثانياً: الأهمية والأهداف البحثية

يُعدّ الحديث عن التغيرات الاستشرافية في بنية وهيكلية النظام الدولي أمراً لم تكفه أغلفة العديد من الدراسات الأكاديمية إقليمياً ودولياً، فالجميع في تساؤل واستنباط لأهم المؤشرات للعديد من الدول؛ ولذلك ستكون الدراسة موجهة بشكلٍ كبير لتحليل أنموذج- هو الدولة التركية- التي يُنظر إليها كدولة تمتلك استثمارات قوية داخل إفريقيا، ولن يكون ذلك ببعيد عن تحليل دوافع الأسباب التركية وأدوات التواجد التركي في القارة الإفريقية، والتحديات التي تواجه التواجد التركي في القارة الإفريقية.

أهمية الدراسة: **تتجسد في جانبين:**

أ ـ الجانب النظري: بشكل نظري سيتم الوقوف على الدوافع والأسباب التركية تجاه القارة الإفريقية.

ب ـ الجانب التطبيقي: وهنا سيتم التركيز بشكل كبير على الدوافع الاقتصادية والسياسية والعسكرية التركية في إفريقيا، والتحديات التي تواجه التواجد التركي في القارة الإفريقية.

أهداف الدراسة: تتمثل الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها في:

دراسة الظروف والمراحل التي مرّت بها الدولة التركية خلال الفترات المتعددة التي جعلتها أكبر المستثمرين في القارة الإفريقية، والتي أصبحت تمتلك أيضاً أماكن نفوذ وقواعد عسكرية.

ثالثاً: حدود الدراسة:

1 ـ الإطار الموضوعي

شكلت العلاقات التركية الافريقية جانب مهم للسياسة الخارجية التركية، خصوصاً وفي ظل حرص أنقرة على التوسع داخل المنطقة الإفريقية وتحقيق العديد من المكاسب الإقليمية في المنطقة، ولا سيما بعد النجاحات التي حققتها أنقرة داخل منطقة القارة الإفريقية، وزيادة نفوذها في الصومال والسودان وجيبوتي وبعض الدول الأخرى بالمنطقة، وهو ما أعطى أنقرة دافع قوي نحو زيادة أنشطتها داخل افريقيا، كما تحصر تركيا التواجد داخل القارة الإفريقية خصوصاً في منطقة القرن الإفريقي لتحقيق عدة أسباب ودوافع سواء أمنية أو عسكرية أو اقتصادية في المنطقة، تركيا التي استطاعت فتح أكبر قاعدة عسكرية لها في الصومال وتدريب نحو عشرة ألاف جندي وإقامة شراكات اقتصادية وعسكرية وأمنية مع جيبوتي واثيوبيا، كما تظهر الاستثمارات التركية داخل إثيوبيا خصوصاً على النيل الأزرق، وكذلك دعمها القوي لملف سد النهضة ومحاربة القرصنة بالصومال، ومحاولة السيطرة على مدخل البحر الأحمر عن طريق جيبوتي.

2 ـ الإطار المكاني

تعتبر منطقة القرن الإفريقي واحدة من أهم المناطق الجغرافية والاستراتيجية، والتي تستحوذ على موقع جغرافي فريد وتفرض سيطرتها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عبر باب المندب، حيث تعتبر هذه المنطقة البحرية واحدة من أهم طرق

الملاحة التجارية للعالم، والتي تحمل حركة التجارة النفطية والعسكرية، كما أن الموقع التركي داخل القارة الأفريقية والتي تسعى لإيجاد موطئ قدمٍ لها في بعض المناطق الاستراتيجية خارج حدودها الجغرافية، كما ظَهر في القاعدة العسكرية في القارة الإفريقية، كل ذلك يُظهر مدى أهمية دراسة الاستراتيجية التركية تجاه القارة الإفريقية.

3 ـ الإطار الزماني

تنحصر الدراسة في النطاق الزمني من 2004 حتى 2020، حيث إن تلك الفترة تمثل ذروة التحول في مستقبل الدولة التركية من دولة تصنع سياساتها الخارجية نحو القارة الإفريقية، ودولة تسعى لبناء شراكات بالخارج ولا سيما المنطقة الإفريقية.

رابعاً: الإطار النظري للمفاهيم.

يساعد الإطار المفاهيمي على تحديد المتغيرات المتعلقة بالدراسة، وعلى ذلك تشمل الدراسة عدداً من المفاهيم التي تساعد على فهم وتحليل موضوع الدراسة، ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى مجموعة من المفاهيم المحورية في علم السياسة، وتحديداً الجزء الخاص بالعلاقات الدولية والنظم السياسية: كمفاهيم: السياسة الخارجية، والنظام السياسي الدولي وغيرها من المفاهيم. على أن الدراسة ستسير وفق تسلسل تصاعدي يبدأ بالمفاهيم الأساسية للدراسة والمفاهيم المرتبطة بها، مع الأخذ في الاعتبار أن لكل مفهوم تعريف نظري، وتعريف إجرائي وفيما يلي أهم المفاهيم:

النظام السياسي الدولي (International Political System)

أولاً: التعريف النظري: يوصف بأنه كيان ذو طبيعة قابلة للتغير والاستمرار، مع تمتع ذلك النظام بميزة أساسية وهي التوازن، فهناك توازن دولي مستقر وآخر غير مستقر، فالأول يعنى تمتعه بقابلية عالية نسبياً للتكيف مع كافة الظروف، والقدرة العالية على استيعاب كافة الطوارئ، أما الآخر فيعني نظاماً دولياً غير قادر على التكيف مع كافة الظروف، متأثراً بشكل كبير بكافة عوامل التغير الطارئ، كذلك فإن النظام السياسي الدولي يحوي بداخلة كل صور التفاعلات الدولية التي تغذيها أربعة مصادر أساسية هي: النظم الدولية الوظيفية، والإقليمية، والقومية، والمنظمات الدولية[1].

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف المفهوم بأنه: ذلك الدور أو الأدوار في المجتمع الدولي، والتي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرار.

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية «النظرية والواقع، الناشر المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991 ، ص 47ـ48.

ثانياً: **يمكن تعريف المفهوم بمحددات من التعريف السالف:**

تفاعل مستمر، تغيرات طارئة، توازن، استقرار، مصادر مغذية.

(توظيف المفهوم في الدراسة): يرجع ذلك إلى أن النظام الدولي هو بيئة التفاعل بين الدولة التركية وكافة الدول الكبرى التي تسعى لتحقيق المنافسة داخل القارة، وكذلك المنطقة الإفريقية التي هي محل الصراع.

خامساً: منهج الدراسة

سيُقسم هذا الإطار إلى **محورين: الأول**: وهو تحديد ماهية المنهج بشكل عام، **والثاني**: وهو التطبيق العملي على الدراسة:

يقصد بالمناهج: هي تلك الطرق العلمية المنهجية التي يتبعها الباحث في دراسة موضوع ما للوصول إلى قانون عام ونتائج محددة يمكن تعميمها أو تطبيقها. أو هي: عملية لترتيب الأفكار بشكل ممنهج ودقيق، بحيث تؤدي إلى كشف أو فهم حقيقة ما وبرهنة هذه الحقيقة[2].

وتأكيداً على أهمية المحور الثاني وهو التطبيق العملي للمناهج، فقد قال **كلود برنار**[3]:

إن المناهج العلمية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسير وفقها العالم بدون التحامها بأرض الواقع[4]. **وستعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم.**

منهج تحليل النظم (دايفيد إيستون):

أ ـ (ماهية المنهج)[5]: ظهر المنهج في العديد من العلوم الطبيعية، ولكن دخوله للعلوم الاجتماعية كان من قبيل صنع العالم دايفيد ايستون، فلقد نظر ايستون إلى الحياة السياسية باعتبارها نسقاً أو نظاماً سياسياً، ووصفها بأنها كائن حي يتفاعل ويتأثر بمعطيات البيئة الداخلية والخارجية، ولذلك يعتمد نموذج تحليل النظم على أن النظام هو وحدة التحليل، فالنظام هنا هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منظم بما يتضمّنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل (التغيير في عنصر أو جزء ما يؤثر على بقية العناصر فهو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهى بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات).

ب ـ (التطبيق): عملياً فالدراسة ستأخذ من السياسة الخارجية كأداة للتحليل وسيكون التحليل كالتالي:

(2) محمد عبد الغني سعودي، محسن الخضيري «الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه «، مكتبة الانجلو المصرية،1992، القاهرة ص 41.

(3) عالم فرنسي له إسهامات عديدة في مجال الاكتشافات البيولوجية، ويعتبر مؤسس مدرسة التجربة العلمية.

(4) عبد الرحمن بدوي، «مناهج البحث العلمي»، وكالة المطبوعات ،1997، الكويت، ص7.

(5) محمد شلبي، «المنهجية في التحليل السياسي»، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2019، ص130.

1 ـ بيئة العمل: السياسة الخارجية الحالية وسيطرة أنقرة بالهيمنة داخل إفريقيا والمحاولات الفعلية من جانب عدّة دول لمزاحمتها في الهيمنة، والقرارات الصادرة من الحكومة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية تجاه القارة.

2 ـ المدخلات: وتتمثل في تحليل المقومات التي تمتلكها الدولة التركية، سواء أكانت عسكرياً اقتصادياً، استراتيجياً، جغرافياً. إلخ، وما إذا كانت تلك المقومات لها القدرة على التأثير على الوضع في الأنظمة السياسية داخل إفريقيا.

3 ـ المخرجات: ظهرت المخرجات تدريجياً مع تولي حزب الحرية والعدالة مقاليد الأمور بالداخل التركي، وكان ذلك نتيجة منطقية لتمتع الدولة التركية بمقومات جعلتها من أكبر مستثمري القارة الإفريقية.

4 ـ التغذية **العكسية:** وتجلت في الاختلاف حول الاستراتيجية التركية تجاه القارة الإفريقية، وسعي أنقرة في بناء شراكات عسكرية واقتصادية بالقارة، وصنع سياساتها الخارجية بشكل منفرد، فهناك عناصر فاعلة في النظام الدولي أقرّت إيجابياً بإمكانية نفاد أنقرة في القارة، وهناك أخرى تجاهلت بالسلب العملية ستواجه تحديات جمّة في القارة من دول المختلفة، وهذا أعطى تفاعلاً ومزيداً من الحيوية لديناميكية العملية.

سابعاً: تقسيم الدراسة.

انطلاقاً من التساؤلات الرئيسة للدراسة، وما ينبثق عنها من تساؤلات فرعية، واعتماداً على منهجية التحليل الوصفي، فسوف تُقسم الدراسة كالتالي:

المبحث الأول: الدوافع والأسباب التركية تجاه القارة الإفريقية.

المبحث الثاني: تداعيات التواجد التركي داخل القارة الإفريقية.

المبحث الثالث: أدوات التواجد التركي في القارة الإفريقية.

المبحث الرابع: الدوافع الاقتصادية والسياسية والعسكرية التركية في إفريقيا.

المبحث الخامس: التحديات التي تواجه التواجد التركي في القارة الإفريقية.

المبحث الأول: الدوافع والأسباب التركية تجاه القارة الإفريقية

مع بداية ظهور حزب الحرية والعدالة داخل تركيا ووصوله إلى الحكم عام 2002، ومع تبني الحزب لسياسات جديدة، كان التوجه نحو أفريقيا أحد أهم هذه السياسات الانفتاحية التي تبنتها أنقرة، خصوصاً في ظل التضارب والتعارض وحجم

الصدامات التي وقعت بين الاتحاد الأوروبي وتركيا[6]، وسعت أنقرة للاستفادة من السوق الإفريقية الواسعة، وتسعى أنقرة في محاولة منها للحصول على التأييد الإفريقي في المحافل الدولية، خصوصاً في القضايا التي تتعلق بموازنة كفة الميزان الدولي وتعادل القوى الإقليمية في المنطقة بما يتوازى مع المصالح التركية.

لم تقتصر الدوافع التركية في إفريقيا على الأبعاد التنموية والسياسية فقط، بل اشتملت على بعض الجوانب الثقافية والعسكرية، ومحاولة الاندماج داخل القارة الإفريقية في محاولة منها لتعميق التواجد التركي بين الأفارقة ولتحقيق المصالح التي تسعى إليها، وتعمل كذلك على استخدام القوة الناعمة بما يحقق لها تثبيت أقدامها في المنطقة، كما أن التواجد التركي داخل القارة الإفريقية يعتبر جزءاً من السياسة التركية التي يُنظر إليها باعتبارها دولة مركزية وكذلك فاعل دولي ذات توجه خارجي وإقليمي متعدد الأبعاد، والتي تعمل على تحقيق العمق الاستراتيجي الذي يستند على الفلسفة التركية بأنها دولة فاعلة في المنطقة وذات مصالح يجب حمايتها.

التواجد التركي في إفريقيا، خصوصاً القرن الإفريقي، أسفر عن تحقيق عدد من الاتفاقيات أهمها إدارة تركيا لجزيرة سواكن، وبناء قاعدة عسكرية في الصومال، وتحقيق تبادل تجاري بين تركيا وأثيوبيا بما يقرب من مليار دولار[7]، كما أن منطقة القرن الإفريقي كان لها اهتمام كبير من الجانب التركي خصوصاً لما تتمتع به المنطقة من أهمية جيوسياسية ومنطقة مهمة لحركة التجارة الدولية.

ورغم أن التوجه التركي للمنطقة الإفريقية يعد حديثاً، إلا أن تأثير أنقرة أصبح واضحاً فيها في ظل اختيار أنقرة للجانب الاقتصادي لتحقيق التقارب الإفريقي التركي، والتي عملت تركيا لوضع استراتيجية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية التي بدأت باختيار عام 2005 العام الإفريقي بأنقرة، وهو نفس العام الذي أصبحت فيه تركيا عضواً مراقباً داخل الاتحاد الإفريقي، وفي أوائل يناير 2008 تم اختيار تركيا كشريك استراتيجي في الاتحاد الإفريقي، كما حصلت تركيا أيضاً على عضوية داخل بنك التنمية الإفريقي في مايو من العام نفسه، وكان نتاج تلك التحركات التركية داخل إفريقيا، تكوين شراكات قوية مع العديد من المنظمات الإفريقية والجماعات الاقتصادية مثل: (تجمع شرق إفريقيا، وجماعة غرب إفريقيا الاقتصادية إيكواس)، وكذلك عقد القمة الإفريقية- التركية والتي كانت لأول مرة في أنقرة عام 2008، ثم كانت القمة الثانية في سبتمبر 2017.[8]

لم يكن البُعد الاقتصادي هو المدخل الوحيد لتركيا تجاه القارة، وأصبغت عليها

(6) كرم السعيد، دوافع وأدوات الدور التركي في افريقيا، السياسة الدولية، ابريل 2018، https://epc.ae/ar/top-ic/turkeys-expansion-in-the-sahel-the-sahara-and-west-africa-motivations-and-ramifications.

(7) مصطفي صلاح، جزيرة سواكن تعزز التقارب الاقتصادي بين السودان وتركيا وتعمق الصراع جنوب البحر الأحمر، مركز البيل للدراسات الاستراتيجية والتخطيطية، ديسمبر 2017، https://goo.gl/81sw2r

(8) فاروق حسين أبو ضيف، تداعيات الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي وتأثيرها على حالة الاستقرار، المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، 17 يونيو 2020.

البُعد الإنساني والثقافي والعسكري وكذلك الدبلوماسي، والتي كشفت عن أدوات جديدة للسياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا، وهي عناصر قوية ولها تأثير إيجابي مكّن أنقرة من التغلغل داخل القارة الإفريقية وتثبيت أقدامها بالقوة الناعمة التي تحقق لها المصالح والأهداف التي تسعى إليها.

أما عن أسباب التوجه التركي نحو القارة الإفريقية، فهناك العديد من الأسباب التي دعمت الموقف التركي تجاه القارة، كما حظيت القارة الإفريقية بأولوية خاصة في الاستراتيجية السياسية التركية تجاه المجتمع الدولي والعالم الخارجي، ولعل أهم تلك الأسباب:

أولاً: تأمين حركة التجارة وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

حيث سعت الحكومة التركية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية، وكذلك تعزيز العلاقات بالدول الإفريقية، خصوصاً في ظل تراجع الأوضاع داخل تركيا خاصة بعد حركة الانقلاب الفاشلة التي قادها جولن، كما تسعى تركيا إلى فتح أسواق جديدة داخل القرن الإفريقي وكسب شراكات مع دول لها مصالح معها، خصوصاً جيبوتي وأثيوبيا والصومال، التي تتحكم في مداخل بحرية مهمة على البحر الأحمر وطرق التجارة خاصة النفطية[9].

(9) دوافع وأدوات الدور التركي في إفريقيا، السياسة الدولية، ابريل 2018، مرجع سابق.

ثانياً: تضييق الخناق على جماعة فتح الله جولن.

حيث إن الوجود التركي داخل إفريقيا تهدف من وراءه لعب دور الفاعل الدولي المؤثر في الإقليم وكسب النفوذ، كي يساعدها في تحقيق الهيمنة وتضييق الخناق على جماعة فتح الله جولن الذي دعم انقلاباً عسكرياً فاشلاً ضد الرئيس التركي أردوغان في منتصف 2016، حيث سعى الأخير إلى محاولة فرض السيطرة على الجماعة داخلياً وخارجياً؛ خصوصاً في ظل تعنّت الولايات المتحدة الأمريكية تسليم جولن لأنقرة، فالتواجد التركي داخل القرن الإفريقي هي ملاحقة لكافة أنشطة «جماعة خدمة بإفريقيا» خصوصاً في كينيا والصومال وكذلك السودان الذي أصدر البشير فيه قراراً بغلق كافة أنشطة الجماعة بالسودان، ونتيجة لتوطيد العلاقات التركية ـ الإفريقية مع الدول سالفة الذكر، والتي أغلقت كافة أنشطة جولن بمنطقة القرن الإفريقي[10].

(10) مرجع سابق.

ثالثاً: مد النفوذ العسكري التركي على البحر الأحمر

سعت تركيا منذ مدة إلى فرض الهيمنة العسكرية داخل المنطقة، وامتلاك بعض القواعد البحرية على البحر الأحمر والذي تحقق لها عام 2017 بافتتاح القاعدة

العسكرية بالصومال، ومن ثم تدريب جنود في مقديشيو[11]، والتي كانت تسعى لوضع أقدامها على البحر الأحمر عن طريق جيبوتي والصومال، كما سعت أيضاً إلى إنشاء كلية عسكرية في الصومال، ومدّ نفوذها داخل أثيوبيا لتحقيق استثمار على منابع النيل الموجودة فيها، كما حققت مرادها من السودان بنقل إدارة جزيرة سواكن لتركيا، كما أجرت العديد من المناورات العسكرية مع عدد من دول القرن الإفريقي مثل الصومال وكينيا وأثيوبيا بحجة محاربة الإرهاب[12].

رابعاً: صد النفوذ الصيني الإيراني بمنطقة القرن.

حيث تعد الصين واحدة من أكبر الدول المستثمرة داخل قارة إفريقيا، والشريك التجاري الأكبر في القرن الإفريقي، وتعمل منذ فترة طويلة على توسيع مناطق نفوذها خاصة داخل المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية مثل منطقة القرن الإفريقي[13]، كما موّلت الصين العديد من المشروعات داخل منطقة القرن الإفريقي ولا سيما جيبوتي، وأنفقت ما يقرب من 16.6 مليون دولار لتمويل بعض مشروعات التنموية، وكذلك تقديم مساعدات غذائية بواقع 1.75 مليون دولار في فترة الجفاف التي أصابت جيبوتي عام 2005، وتجديد مقر وزارة الخارجية بجيبوتي، وهو نفس الأمر مع الصومال، وحيث أنفقت الملايين لتمويل سبعة مشاريع تنموية صينية في الصومال خلال الـ10 سنوات الماضية[14]، كما أن ما يقرب من 25% من إجمالي الواردات الصينية من النفط هي من داخل القارة الإفريقية، وأصبحت الصين أكبر منتج وكذلك مستورد للنفط السوداني، وحصلت على ما يقرب من 7% من الواردات، كما بلغ حجم الاستثمار الصيني في السودان ما يقرب من 4 مليارات دولار في مجالات الكهرباء وكذلك السدود، كما تعمل على تمويل بعض مشروعات السدود، كما تعتبر السودان وكينيا من أهم الأهداف الصينية التي تسعى لتأسيس بعض الأسواق الكبرى فيهما لخدمة للصادرات الصينية[15]، وتعمل تركيا على مواجهة التوسع الصيني داخل منطقة القرن الإفريقي بما يحقق لها تمكيناً باستخدام القوة الناعمة وزيادة حجم الإنفاق التركي، لتعد ثاني أكبر مستثمر خارجي بالمنطقة بعد الصين[16].

أما عن إيران التي تسعى لتحقيق طفرة داخل منطقة القرن الإفريقي والتغلغل داخله، خصوصاً بعد إنشاء القاعدة العسكرية في أريتريا، كان لابد للجانب التركي التدخل في ظل تعارض المصالح بينهم في العديد من القضايا، حيث سعت تركيا لكسب ودّ دول الخليج العربية، وكذلك في ظل وحدة المصالح وتقارب وجهات النظر بين الجانب الإيراني والصيني[17].

(11) لواء أ.ح/ ناجي شهود، عسكرة التنافس الدولي والإقليمي في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، ابريل 2018.

(12) د. عبد القادر نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الإفريقي: الجزء الأول، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، مارس 2017.

(13) د. سالي محمد فريد، الصراع الاقتصادي على القرن الإفريقي، جيبوتي نموذجاً.

(14) موقع سكاي نيوز عربية، الصين في القرن الإفريقي. نفوذ متصاعد . http://goo.gl/yT9Bdy

(15) ياسر قطبشات، التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجا، مجلة آراء حول الخليج.

(16) فاروق حسين أبو ضيف، التدخلات الإيرانية ـ التركية في القرن الإفريقي، مركز ليفانت للبحوث والدراسات.

(17) مرجع سابق.

خامساً: سعي تركيا إلى تأمين مصادر الطاقة داخل إفريقيا.

تعمل أنقرة على تحقيق الرفاهية من خلال تأمين مصادر الطاقة، والتي تعتبر أهم المتغيرات في العلاقات التركية بالدول الإفريقية، وتسعى للسيطرة على الطاقة، فالجزائر تعتبر من أولى الدول الإفريقية التي تزود تركيا بالغاز الطبيعي، وتسعى أنقرة إلى تطوير وتعميق العلاقات التركية ـ الجزائرية بما يحقق مصلحة الطرفين، وكانت أنقرة والجزائر قد وقعتا اتفاقية تمديد لتزويد تركيا بالغاز الطبيعي لعشر سنوات منذ عام 2014، وتسعى تركيا إلى مدّ نفوذها داخل موريتانيا والسنغال بعد التأكد من تواجد حقول الغاز الطبيعي بهما، وذلك بعد إعلان شركة كوزموس الأمريكية في مايو 2017، وتحتوي السنغال على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي تقدر بنحو 15 تريليون قدماً مكعباً بين الحدود الشمالية والجنوبية للسنغال[18].

(18) دوافع وأدوات الدور التركي في افريقيا، مرجع سابق.

سادساً: سعي أنقرة لاستخدام القارة الإفريقية لخدمة المصالح التركية

كانت جولة الرئيس التركي أوردوغان الإفريقية في أوغندا، وكينيا، والصومال في شرق إفريقيا في يونيو 2016م، وقبل زيارته لأربع دول إفريقية جنوب الساحل والصحراء وكوت ديفوار، وغانا، ونيجيريا، وغينيا، في فبراير ومارس 2016، جاءت استمراراً وتأكيداً للاستراتيجية التركية الجديدة نحو القارة الإفريقية، فإن تلك السياسيات التي وضعتها تركيا للانخراط والتغلغل في الداخل الإفريقي تعد جزءً من الأهداف التوسعية التي سعت تركيا لتحقيقها، والتي تسعى من خلالها إلى إبراز دورها على الساحة الدولية والإقليمية كفاعل دولي قوي، وأنها تملك سياسة خارجية معقدة ومتشابكة، فإن السعي الدائم والمتواصل من جانب أنقرة لتعزيز علاقاتها مع المجتمع الإفريقي ذا أهمية كبيرة لها من خلال الحصول على الدعم الإفريقي لأنقرة في المحافل الدولية وبما يتوازى مع السياسة الخارجية، ولعل أهم تلك الأهداف الحصول على دعم الدول الإفريقية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ومكافحة الإرهاب، وكذلك وضع العراقيل والتدابير لمواجهة أعمال القرصنة البحرية، وكذلك خدمة المصالح والأهداف التوسعية التركية، والتي تظهر فيها تركيا على أنها دولة إسلامية لكسب ودّ الشعوب الإسلامية الإفريقية بالمنطقة[19].

(19) التغلغل التركي والقطري في القرن الإفريقي: الجزء الأول، مرجع سابق.

المبحث الثاني: تداعيات التواجد التركي داخل القارة الإفريقية

رغم أن الجانب التركي قد حقق دوراً كبيراً في عملية تمديد النفوذ التركي في الداخل الإفريقي، فإنه يوجد جملة من التداعيات الدولية والإقليمية لتواجد أنقرة في القارة الإفريقية، خصوصاً وأن تركيا ليست الدولة الأجنبية غير الإفريقية التي

التمدد التركي داخل القارة الإفريقية سيخلق حالة من التوتر في القارة

تتواجد في القارة، فإن هناك عدّة دول أجنبية تحاول المحافظة على أهدافها في الداخل الإفريقي، سواء داخل منطقة القرن الإفريقي، كالصين ودول الخليج وإيران[20]، وكذلك منطقة الساحل الإفريقي كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل[21]، وكذلك منطقة غرب إفريقيا، لا سيما حرص فرنسا على المحافظة على علاقاتها القوية مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والتي تعرف بمجموعة إيكواس.

كما أن التواجد الدولي في إفريقيا يمثل حالة من التخوف والحذر للجانب التركي، وعدم تحقيق انطلاقة للأهداف التركية خوفاً من التواجد الدولي، وحرص كل دولة على عدم الإضرار بمصالحها الإفريقية، فالتمدد التركي داخل القارة الإفريقية سيخلق حالة من التوتر في القارة وسيكون التواجد التركي محل مراقبة ومتابعة من الدول الكبرى التي لها مصالح وأهداف قوية في القارة، والتي تحاول كل منها تضييق الخناق على التواجد التركي ووضع العراقيل التي تكبح جماح تركيا وتمنعها من تحقيق أهدافها كاملة في المنطقة الإفريقية[22].

كما أن القارة الإفريقية أصبحت نقطة انطلاق للعديد من الدول التي تسعى لتعزيز قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، فعلى سبيل المثال أرسلت الصين جنوداً للقاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي لحماية الأهداف الصينية في ظل تواجد قاعدة عسكرية لكل من أمريكا واليابان وفرنسا داخل جيبوتي[23]، كما تحظى إفريقيا بأهمية كبرى للدول الكبرى خصوصاً فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية وما يرتبط بها من أسواق ومشاريع اقتصادية واستثمارات أجنبية.

الصراع الدولي على التواجد للسيطرة على المنطقة الإفريقية أصبح يمثل عبئاً قوياً، وأداة تعيق من عملية تنامي الدور التركي في إفريقيا، كما أن أنقرة لا تملك ولا تستطيع غض بصرها عن الدول الأخرى ذات المصالح في القارة، وكذلك لا تملك سياسة تجاهل القوى الدولية في ظل ارتباط بعض الدول الإفريقية بمصالح مشتركة مع قوى دولية أخرى غير تركيا، وهو ما يعيق تنفيذ السياسات التركية بالمنطقة، والتي تعمل تركيا على تذليل العقبات التي تمكنها من تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية، وتمكّنها من عقد الاتفاقيات الاستثمارية مع مختلف دول القارة.

كما أن الانعكاسات الإقليمية للدور التركي في المنطقة الإفريقية ظهر واضحاً خصوصاً وأن التوسع التركي جعل إسرائيل وإيران أكثر حرصاً على مصالحهم داخل المنطقة الإفريقية، وبالأخص منطقة القرن الإفريقي، واستخدام أعمال القرصنة ذريعة

(20) د. أماني الطويل، مسارات تهديد الأمن العربي في جنوب البحر الأحمر.

(21) لـواء أ.ح/ وائـل ربيـع، الأهـداف الإسرائيلية في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية.

(22) مرجع سابق.

(23) د. سالي محمد فريد، الصراع الاقتصادي على القرن الإفريقي. جيبوتي نموذجاً.

للتدخل بشكل قوي في المنطقة وبعد التعدي على السفينة الإيرانية بمنطقة بوند لاند[24]، كما أن توتر العلاقة بين طهران والخرطوم شجع الجانب الإيراني على مدّ نفوذه داخل الصومال ومن ثم الإقدام على إنشاء قاعدة عسكرية إيرانية في مقديشيو، وكذلك المشروعات الاستثمارية ومراكز التدريب التي تمكنها من تحقيق الأهداف الإيرانية بالمنطقة، ومن ثم تضييق الخناق ضد تركيا ومنع زيادة نفوذها أكثر.

(24) د. سامي صبري عبد القوي، القراصنة الجدد وتهديدات الملاحة في القرن الإفريقي.

كما أن التواجد التركي داخل المنطقة الإفريقية خلق حالة من القلق والتخوف ليس لدى الدول الكبرى، ولكن وصلت هذه المخاوف لدى الدول العربية ومن بينها مصر التي تسعى لوضع قدمها من جديد بالقارة بعد الفترة التي أعقبت محاولة اغتيال الرئيس الراحل مبارك، وكذلك دول الخليج التي تربطها مصالح حيوية خاصة بمنطقة القرن الإفريقي، كما أن التواجد التركي بالمنطقة سيخلق حالة من تهديد المصالح لهذه الدول العربية، وبعد ما حققته أنقرة من توسعات بالمنطقة، ولا سيما دخولها عالم القواعد العسكرية، والتي سيجعل من الصعب خروج أنقرة من معادلات القوى الدولية والإقليمية بالمنطقة، فالتواجد التركي في المنطقة الإفريقية سيطوق منطقة الخليج والتأثير على الأمن القومي المصري خصوصاً في ظل توتر العلاقات بين القاهرة وأنقرة بعد أحداث يوليو 2013 وخروج جماعة الإخوان المسلمين من السلطة داخل مصر[25].

التواجد التركي في المنطقة الإفريقية سيطوق منطقة الخليج

(25) د. هالة الهلالي، الأمن المائي المصري، دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة «سد النهضة نموذجا»، جامعة 6 أكتوبر.

المبحث الثالث: أدوات التواجد التركي في القارة الإفريقية

حيث إنه من العرض السابق يتضح أن القارة الإفريقية حظيت باهتمام كبير من جانب الحكومة التركية، وجعلتها تتمتع بأولوية كبيرة، خاصة في إطار الاستراتيجية التركية التي تبنّتها أنقرة تجاه العالم الخارجي والقارة الإفريقية بشكل خاص، ولعل أهم تلك الأدوات:

أولاً: سعي أنقرة إلى الحصول على شركاء جدد في القارة الإفريقية

فسعي تركيا للحصول على شركاء جدد داخل القارة كان نتاجاً لحالة الشحن التي وصلت إليها تركيا مع بعض حلفائها التقليديين، خصوصاً مع الجانب الأمريكي، والتي ظهرت في ظل حالة الخلافات الطويلة والمتعددة وتعارض المصالح، سيما بعد رفض واشنطن تسليم جولن قائد حركة خدمة، وهو المتهم الأول بتدبير الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا منتصف 2016، وكذلك في ظل دعم الجانب الأمريكي لتنظيم سوريا الديمقراطي، والذي يُعد الجناح العسكري لحزب العمال

الكردستاني، وهو المصنف أيضاً ضمن قوائم الإرهـاب، وبعد قرار الحكومة الأمريكية بتسليم الحزب دفعات سلاح ثقيل لحزب الاتحاد الديمقراطي 2017، وبعد الانتقادات الواسعة التي شنتها واشنطن ضد أنقرة بعد عملية غصن الزيتون التركية التي كانت في بداية 2018 في عفرين، كان نتاج ذلك إقدام تركيا نحو علاقات جديدة في الشرق، وتوقيع عقود شراكة لشراء أنظمة دفاع صاروخية إس 400 الروسية، واتهام واشنطن للإدارة التركية بأن مصارفها متورطة في الانفلات من العقوبات الدولية المفروضة على طهران[26].

(26) دوافع وأدوات الدور التركي في إفريقيا، مرجع سابق.

أما عن الاتحاد الأوروبي، والذي يماطل في قبول عضوية تركيا على الرغم من معالجتها لأزمة اللاجئين التي تعد معضلة للجانب الأوروبي، إذ عاد التوتر بينهم بعد تجميد ملف عضوية تركيا بالاتحاد، خاصة بعد الاجراءات القمعية ضد المعارضة التركية واستمرار العمل بقانون الطوارئ، ووصلت حالة التوتر بين الجانب التركي والأوروبي مرحلة قوية من الصدام، وخاصة بعد قرار البرلمان التركي في بداية 2018 بالاعتراف بالمذابح الأرمنية، وقرار الحكومة النمساوية نهاية عام 2017 برفض قبول عضوية تركيا وإلحاقها بالاتحاد الأوروبي[27].

(27) مرجع سابق.

أما عن الجانب الروسي، فالعلاقات بين الجانبين لم تصل إلى مرحلة التحالف القوي بعد على الرغم من وجود تطور كبير وملحوظ في العلاقات بينهما سواء فيما يتعلق بالأزمة السورية أو فيما يتعلق بأزمة مقتل السفير الروسي في تركيا، فإن هناك عدّة خلافات بينهما خاصة بعد رفض تركيا منح الأكراد حكماً ذاتياً داخل سوريا، وذلك يتعارض مع السياسة الروسية التي تسعى لتحقيق حكم ذاتي للأكراد في الشمال السوري، وكذلك العمل على تسوية الأزمة السورية بما يتوازى مع مصالح روسيا وتركيا.

ثانياً: حرص تركيا على دفع المبادلات التجارية

عملت تركيا على تعزيز الفرص الاقتصادية وذلك من خلال تبني علاقات تجارية مع الدول الإفريقية، خاصة في ظل تآكل الاقتصاد التركي وتراجع فرص الاستثمار وأن الأوضاع داخل تركيا غير مستقرة نوعاً ما، مع تجدد القتال ضد حزب العمال الكردستاني ومحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في يوليو2016 [28].

(28) الصراع الاقتصادي على القرن الإفريقي، مرجع سابق.

وأدى ذلك إلى حرص تركيا على البحث عن دوائر اقتصادية جديدة نحو التوجه الإفريقي وتعزيز المبادلات التجارية والاستثمارات المشتركة، كما عمدت تركيا إلى تقوية علاقاتها مع دول القرن الإفريقي لتوسيع النفوذ التركي، وضخ استثمارات في

دول القرن الإفريقي وتقديم المساعدات الإنسانية للصومال، وكسب ودّ الشعب لما يحمله موقع الصومال الجغرافي من أهمية كبرى وما تملكه من مخزون للطاقة النفطية[29].

(29) التغلغل التركي والقطري في القرن الإفريقي، مرجع سابق.

كما أصبحت الجزائر وهي أحدى دول مجموعة إيكواس، وجهة أنقرة المفضلة للاستثمارات، والتي بلغت نحو ما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار، وبها ما يزيد عن 797 شركة تركية في مختلف المجالات وتحتوي على نحو 29 ألف عامل، وتربط كلا البلدين معاهدة صداقة وتعاون، والتي وقّعت منتصف 2006 لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين.

ثالثاً: تأمين أنقرة لمصالحها الاقتصادية.

سعت أنقرة لتأمين مصالحها الاقتصادية، والتي بلغت في إفريقيا نحو 20 مليار دولار خلال عامي 2017 ـ 2018، ومن المتوقع أن يصل حجم التجارة بين أنقرة والقارة الإفريقية بحلول عام 2023 إلى ما يزيد عن 50 مليار دولار، وتحقيق طفرة اقتصادية كبيرة داخل المنطقة الإفريقية، وزيادة حجم الاستثمار التركي ليس فقط في منطقة القرن الإفريقي، بل يشمل أيضاً مختلف المناطق الإفريقية، وكذلك العمل بشكل قوي على تعزيز الفرص الاقتصادية التي من شأنها تحقيق وفرة انتاجية والعمل على دعم الدول الإفريقية، وذلك من خلال تبني علاقات تجارية مع الدول الإفريقية المختلفة[30].

(30) دوافع وأدوات الدور التركي في إفريقيا، مرجع سابق.

المبحث الرابع: الدوافع الاقتصادية والسياسية والعسكرية التركية في إفريقيا

لم تقتصر الدوافع التركية في إفريقيا على الأبعاد التنموية والسياسية فقط، بل اشتملت على بعض الجوانب الاقتصادية والعسكرية ومحاولة الاندماج داخل القارة الإفريقية في محاولة منها لتعميق التواجد التركي بين الأفارقة، ولتحقيق المصالح التي تسعى لها أنقرة، وتعمل كذلك على استخدام القوة الناعمة بما يحقق لها تثبيت أقدامها في المنطقة، كما أن التواجد التركي داخل القارة الإفريقية يعد جزء من السياسة التركية التي يُنظر إليها باعتبارها دولة مركزية، وكذلك فاعلاً دولياً ذا توجه خارجي وإقليمي متعدد الأبعاد، وسوف يتم دراسة أهم الدوافع التركية[31].

(31) الصراع الاقتصادي على القرن الإفريقي، مرجع سابق.

أولاً: الدوافع السياسية التركية نحو القارة الإفريقية

شكّلت قارة إفريقيا بشكل عام ومنطقة القرن الإفريقي بشكل خاص واحدة من أهم الدوافع الخارجية للسياسة التركية التوسعية، حيث يرغب الجانب التركي في

أن يصبح فاعلاً قوياً داخل المنطقة، خصوصاً في ظل غياب مصر عنها، وكذلك بعد توتر العلاقات بينهما. كما ظهر نشاط أنقرة في العديد من الاقتصاديات داخل الدول الإفريقية، ولا سيما الدول الفقيرة من خلال بناء الشراكات والاستثمارات داخلها، حيث تبنّي حزب العدالة والتنمية داخل أنقرة سياسة توسعية واضحة من عام 2005 نتيجة عدم القدرة على دخول الاتحاد الأوروبي، فكان لابد من ضرب المصالح الغربية في إفريقيا وضمان تأييد الدول الإفريقية لسياسات أنقرة، والتي دعمها الرئيس رجب أوردوغان بعدّة زيارات إفريقية بدأت عام 2017 إلى السودان، ثم تلتها سلسلة زيارات أخرى لدول إفريقية، كانت تركيا قد أعلنت 2005 العام الإفريقي، والذي بدأت فيه توسيع الأفق نحو التوجه للجنوب نحو البحر الأحمر، كما حصلت في نفس العام على مراقب داخل الاتحاد الإفريقي، وتوالت التوسعات حتى أصبحت عضواً في بنك التنمية الإفريقي[32].

(32) محمد الدابولي، أبعاد الوجود التركي ـ القطري في جيبوتي، مركز الفاروس للدراسات الاستراتيجية والاستشارات، 2019/12/16.

ثانياً: الدوافع الاقتصادية

سعت تركيا منذ بداية حُقبة حزب العدالة والتنمية إلى مدّ نفوذها داخل منطقة القرن الإفريقي وبالأخص دولتي الصومال وجيبوتي، وحظيت الأخيرة بعقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية وكذلك التجارة، للاستفادة من موقعها الاستراتيجي الذي يقع على المحيط الهندي والبحر الأحمر، وكذلك تأمين القاعدة العسكرية التركية بالصومال، وكانت القمة الإفريقية التي عقدت في تركيا عام 2008 أثر بالغ في نمو العلاقات التركية- الجيبوتية من خلال الموافقة على إقامة منتدى أعمال مشترك بينهما على أساس دفع مسار التنمية داخل جيبوتي، وهو يسعى لتأسيس مركز صادرات إفريقي ـ تركي، وكذلك إنشاء منطقة اقتصادية داخل جيبوتي لزيادة الاستثمار التركي لما تملكه جيبوتي من موقع فريد، خصوصاً في ظل مجاورتها للعديد من البلدان الإفريقية التي تعتبر جيبوتي هي المنفذ البحري الوحيد، وبالأخص أثيوبيا[33].

(33) الصراع الاقتصادي على القرن الإفريقي، مرجع سابق.

في جيبوتي، وفي سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري حدثت عدّة زيارات رسمية، وزار أوردوغان جيبوتي بداية عام 2015، ثم كررها في منتصف 2016، وقام السيد إسماعيل جيله بزيارة إلى أنقرة في أواخر 2017، أما على مستوى التبادل التجاري، فبلغت الصادرات الجيبوتية لأنقرة نحو115 ألف دولار، وبلغت صادرات أنقرة لجيبوتي ما يقرب من 100 مليون دولار، وحققت الاستثمارات التركية داخل جيبوتي طفرة كبيرة، وبلغ حجمها نحو 130 مليون دولار، وزيادة الشركات التركية

التي زاد نشاطها إلى الأنشطة البحرية، وواصلت حجم التجارة الثنائية بينهما إلى تحقيق طفرة اقتصادية لتحقيق التنمية داخل المنطقة[34].

(34) أبعاد الوجود التركي ـ القطري في جيبوتي، مرجع سابق.

أما عن الصومال، حيث إن الدائرة الاقتصادية واحدة من أكبر وأهم الدوافع التركية للصومال، والتي تسعى من خلال تواجدها لفتح أسواق جديدة وتأسيس سوق اقتصادي وتوسيع الاستثمار التركي في مقديشيو، فتركيا تملك شركات استثمارية كثيرة داخل الصومال، منها ما تولى إدارة وتطوير ميناء مقديشيو «شركة البيريك»، وبخصوص حجم التبادل بينهما فهو في زيادة مستمرة منذ عام 2015، ووصل نحو 70 مليون دولار، كما وصل عام 2016 نحو 80 مليون دولار، ووصل إلى ما يقرب من 115 نهاية عام 2018، مع توقيع عدد من الاتفاقيات[35].

(35) عدي حسن، التوغل العسكري التركي حول العالم: الصومال، مركز الجوار برس للدراسات السياسية.

أما عن أثيوبيا، فقد سعت تركيا إلى تعزيز التعاون الثنائي بين أنقرة وأديس أبابا من خلال الدائرة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات، خصوصاً مع زيادة الشركات التركية في أثيوبيا، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين أنقرة وأديس أبابا إلى نحو **نصف مليار** دولار أمريكي، والتي تعتبر الحصة الأكبر والأعلى من حجم استثمارات أنقرة في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، والتي تبلغ 2.5 مليار من إجمالي 6 مليار دولار[36]. كما تعتبر الاستثمارات التركية ثاني أكبر الاستثمارات الأجنبية في أثيوبيا، وكانت تركيا وأثيوبيا قد وقعتا أواخر عام 2016 العديد من الاتفاقيات في مجالي الطاقة الكهربائية والاقتصاد حول تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك سبل تحقيق التعاون الاقتصادي، كما تسعى أنقرة أيضاً إلى توسيع سبل التعاون من أجل التحكم في منابع النيل الأزرق، كما أن أوردوغان نجح في إقناع رئيس الوزراء الأثيوبي بغلق كافة المدارس والمنشآت المتعلقة بجماعة فتح الله جولن، وهو ما ساعدت على زيادة الاستثمار التركي[37].

(36) جزيرة سواكن تعزز التقارب الاقتصادي بين السودان وتركيا وتعمق الصراع جنوب البحر الأحمر، مصطفي صلاح، مركز البيل للدراسات الاستراتيجية والتخطيطية، ديسمبر 2017، https://goo.gl/81sw2r .

(37) الصراع الاقتصادي على القرن الإفريقي، مرجع سابق.

ثالثاً: الدوافع العسكرية

إذ سعت تركيا لمد نفوذها العسكري داخل إفريقيا، واجراء مناورات مشتركة مع جيوش المنطقة، والتي أسفرت عن توقيع اتفاقيات أمنية مع كينيا وأثيوبيا وأوغندا وتنزانيا لتدريب قوات الأمن في هذه الدول لمكافحة الإرهاب وأعمال القرصنة، كما عملت تركيا على فتح أسواق جديدة للصناعات العسكرية التركية، والتي تطورت بشكل كبير خلال المدة الماضية. أما على المستوى العسكري والأمني، تسعى تركيا عن طريق وجودها داخل جيبوتي إلى فتح أسواق جديدة نحو الصناعات التركية في المجالات العسكرية بعد الطفرة التي أحدثتها أنقرة في هذا المجال،

لكي تستعيد ما فقدته من أسواق لتصدير منتجاتها العسكرية، حيث إن جيبوتي يطلق عليها «اقتصادات القواعد العسكرية» التي تمكنت الدولة من استخدام العوائد الدورية من إنشاء القواعد العسكرية في أحداث طفرة سواء على البنية التحتية، أو التحول إلى المركزية اللوجستية، لكن الغريب في الأمر أن الحكومة في جيبوتي لم تكشف أي تفاصيل عن القواعد العسكرية الموجودة والتي أبرمتها مع الدول أو حتى تفاصيل التأجير، لكن وفقاً للبنك المركزي في جيبوتي، والذي أصدر بعض العوائد من القواعد العسكرية في جيبوتي وقيمة الاستثمارات، وحجم التبادل التجاري مع تركيا[38].

(38) محمود البتاكوشي، دور تركيا المشبوه في دعم إثيوبيا في ملف سد النهضة، البوابة نيوز، 11 مارس 2020 . http://:albawabhnews.com

القاعدة العسكرية التركية في الصومال

افتتحت تركيا عام 2017 أكبر وأضخم قاعدة عسكرية تركية خارج حدودها، والتي أنشأتها داخل مقديشيو عاصمة الصومال، والتي جاءت نتاج الاتفاق المبرم عام 2012 بين أنقرة ومقديشيو، وتضم القاعة ما يقرب من مائتي ضابط تركي، يتولون تدريب نحو عشرة آلاف جندي صومالي، لكن الحقيقة أو السبب غير المعلن هو حماية المصالح التركية وبسط نفوها على البحر الأحمر والتحكم في حركة التجارة وكذلك تقديم التسهيلات العسكرية للقوات التركية والمحافظة على المصالح التركية ضد النفوذ الإيراني والإسرائيلي، كما أنها تسعى لاستخدام القاعدة للترويج للأسلحة التركية، حيث إن القاعدة قريبة من الشركة التركية التي تدير مطار مقديشيو[39].

(39) الصراع الاقتصادي على القرن الإفريقي، مرجع سابق.

كما افتتحت تركيا في سبتمبر 2017 الأكاديمية العسكرية التركية في الصومال، والتي تشرف على تدريب نحو 1500 جندي، وحسب تصريح وزير الدفاع الصومالي أن التدريبات تشمل تسليح الجنود، ويصبح الجندي بعد تخرجه مدرباً ومهيئاً للقتال، كما عقدت تركيا اتفاقية مع الصومال تضمنت إعادة تطوير جهاز الشرطة الصومالي، وقدمت الحكومة التركية تسهيلات نقدية لدفع رواتب الجنود ولتعزيز العلاقات، كما حصلت أيضاً على حق إدارة ميناء مقديشيو لنحو عشرين عاماً بداية من عام2014 [40].

(40) التوغل العسكري التركي حول العالم، مرجع سابق.

من خلال ما سبق، نجد أن السياسة التركية نجحت إلى حدّ كبير في تحقيق الكثير من الأهداف التي تسعى إليها من تواجدها في المنطقة الإفريقية على عدّة أصعدة، كما وقّعت العديد من الاتفاقيات مع دول القرن، والتي أتاحت لها عملية التوغل بالمنطقة وتحقيق أهدافها.

المبحث الخامس: التحديات التي تواجه التركي في القارة الإفريقية

تعدُ البيئة الإفريقية بيئة غير مُستقرة، وتشتعل فيها الصراعات الداخلية والحروب الأهلية والإقليمية، وتعكس هذه الاضطرابات مشكلة الاندماج الوطني والتعايش السلمي، وهو ما يجعل نار الحرب مشتعلة باستمرار، كما أن قارة إفريقيا تواجه العديد من التحديات القوية، والتي من الممكن أن تعرقل مسيرة التنمية التي تسعى إليها تركيا، وكذلك تحقيق التمكين التركي في الحياة السياسة داخل المجتمع الإفريقي، ولعل أهم هذه التحديات التي تعرقل التواجد التركي بالقارة هي:

أولاً: بروز وانتشار الصراعات الدينية والعرقية.

حيث أثرت الصراعات الدينية في الدول الإفريقية على الأنظمة السياسية الحاكمة، وظهرت حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الكثير من البلدان الإفريقية، وتزايد الصراعات الدينية مع انتشار زيادة معدلات البطالة،[41] كما ارتفعت تكلفة النزاعات الدينية والسياسية على مستوى القارة إلى أعلى مستوى من معدل المتوسط العالمي (2014) من حجم النزاعات والصراعات، وأدى عدم الاستقرار السياسي إلى وجود نحو 52% من الصراعات لها علاقة بالبيئة الدينية والسياسية والأثنية.

(41) خريطة الصراعات الدينية في افريقيا ـ مركز الجزائر للدراسات السياسية.

كما شهدت نيجيريا أعنف الصراعات والأزمات التي عرقلت الكثير من الجهود التي تهدف إلى تحقيق وإرساء الديمقراطية وتحول اقتصادي وتماسك وطني، حيث تعتبر الصراعات الدينية في نيجيريا من أكثر الصراعات وضوحاً بين المسلمين والمسيحيين بوجود الفقر والجهل والفساد وتتمثل أهم هذه الصراعات في نوعين هما: الصراع الإسلامي ـ المسيحي،[42] والنوع الآخر الصراع بين الرعاة المزارعين (وسط نيجيريا).

(42) خريطة الصراعات الدينية في إفريقيا، مرجع سابق. كما أن معظم سكان شمال نيجيريا يتبعون للإسلام السنّي، ومدرسة الإمام المالكي، والإسلام الشيعي في البديل الإيراني. وفى المقابل نجد المسيحية بطوائفها (الكاثوليك الرومان- الإنجيليين- البروتستانت) والعديد من الطوائف الخمسينية التي تميل إلى العدوانية في تعاطيها في عملية التبشير التي تقوم بها.

ثانياً: تفاقم حجم الصراعات المذهبية والنزاعات المسلحة

حيث اتخذت الصراعات المذهبية طابعاً مختلفاً ظهر على نمط الحرب بالوكالة، حيث تقوم بعض الحكومات بدعم حركات التمرد في البلدان المجاورة، ولا سيما الدعم الصومالي لحركة تحرير أوغادين الأثيوبية، وكذلك حكومة الإسلاميين في السودان ودعمها لجيش الرب الأوغندي، وكذلك دعم أريتريا لحركات المعارضة الأثيوبية، والعكس ما فعلته أثيوبيا لدعمها للمعارضة في أريتريا[43].

(43) مرجع سابق.

ثالثاً: ظهور الحركات الإرهابية وتزايد الدور الإفريقي للحرب على الإرهاب:

من خلال العديد من التقارير، أن الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها بعض البلدان الإفريقية أظهرت وجود العديد من القوى والحركات المختلفة (حركة شباب المجاهدين فيشرق إفريقيا، جماعة بوكو حرام في سواحل غرب إفريقيا) حيث تعتبر من أخطر الجماعات الإرهابية في القارة وفقاً للعمليات التي نفذتها، حيث نفذت بوكو حرام العديد من الأهداف المدنية والعسكرية نيجيرياً، وما فعلته حركة شباب المجاهدين في مقرّ بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال[44]، كما أن إفريقيا احتلت مكانة متميزة في الحرب على الإرهاب خاصة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.

(44) واقع سياسات التنافس الدولي في إفريقيا ـ الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية.

رابعاً: انتشار الصراعات الحدودية داخل القارة الإفريقية.

الصراعات الحدودية واحدة من أهم المعالم والظواهر التي تميز المجتمع الإفريقي عن غيره، وكانت نتيجة بعضها هي استقلال الدول وسعيها نحو بسط سيطرتها على كامل سيادتها، وكذلك مطامع بعض الدول الاستعمارية في خلق حالة من التوتر بين الجيران في القارة كي يتسنى لها التدخل في المنطقة الإفريقية وفرض حمايتها، وكان للصراعات الحدودية نتائج سلبية على مستوي الدول والإقليم[45]، حيث مثّلت استنزافاً لموارد الدول المتصارعة وظهور مشاكل اللاجئين والعنف المسلح والتدخلات الخارجية من دول إقليمية وعالمية، وربما كان نتيجة تفاقم المشاكل الحدودية هي الترسيم المصطنع للحدود بين الدول من جانب الدول الاستعمارية التي كانت تسعى لترسيم الحدود وفقاً للأهواء والرغبات الشخصية، والتي قد تتعارض بعضها مع رغبات الشعوب، فقد وصل الأمر في بعض الأحيان في ترسيم الحدود إلى الفصل بين أبناء القبيلة الواحدة ووضع الحدود والعراقيل أمامهم واجبارهم على العيش منفصلين. أعتقد أن ذلك بسبب حرص الدول الاستعمارية على تفتيت الدول والشعوب كي لا تتعارض مصالحهم معهم ممّا يسبب لهم القلق، ومن أشهر محاولات الفصل التي قام بها الاستعمار بين القبائل والجماعات ما فُعل في جماعات التيجري والعفر في القرن الإفريقي[46]، حيث انفصلت هذه الجماعات عن بعضها البعض وامتزجت بين دول القرن الإفريقي ما بين أثيوبيا، واريتريا، وجيبوتي، حتى أصبحت مصدر قلق داخل المنطقة.

(45) تداعيات الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي وتأثيرها على حالة الاستقرار، مرجع سابق.

(46) لواء أ.ح/ سمير بدوي مستشار اكاديمية ناصر العسكرية العليا، تأثيرات الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي، السياسة الدولية، عدد 212، 2018.

خامساً: صراع الأطراف الدولية والإقليمية لمد نفوذها بالمنطقة.

شهدت القارة الإفريقية العديد من التحديات والصراعات الدولية داخل القارة،

وتسعى القوى الدولية لمد نفوها داخل القارة، وخلق حالة من التنافس العسكري والاقتصادي والجيوسياسي، كما أن العديد من الدول الإفريقية ترحّب بهذه الاستثمارات داخل أراضيها بسبب الفقر وزيادة معدلات الهشاشة للدول، ولا سيما فتح مجالات الاستثمار على الموانئ البحرية والتي تعددت الأسباب وتنوعت في عدّة مسببات[47].

(47) نضال عبد العزيز نور، أثر الصراع في منطقة القرن الإفريقي على الأمن القومي العربي، مركز راصد للدراسات السياسية والاستراتيجية.

حيث إن امدادات النفط الخليجي في حاجة إلى تأمين، خاصة على موانئ البحر الأحمر التي تعتبر المنطقة واحدة من أهم طرق الملاحة التجارية للعالم، والتي تحمل حركة التجارة النفطية والعسكرية للعالم[48] .

(48) تداعيات الصراعات الحدودية مرجع سابق.

كما أن التواجد الأمريكي في القارة في ظل استثماراته الاقتصادية ووجوده العسكري، واحد من أهم التحديات التي تواجه الدول الإفريقية في تحقيق التكامل والسعي إلى تمكين الشباب الإفريقي، كما أن السعي الدائم والمتواصل من جانب الإدارة الأمريكية على مدّ نفوذها داخل القارة والعمل على توطيد العلاقات بالنخب السياسية الحاكمة، والتي أسهمت في تمديد عقد القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي لمدة عشرين عاماً[49]، كما أن المنطقة الإفريقية تعتبر سوقاً للمنتجات الأمريكية.

(49) د. سالي محمد فريد، الصراع الاقتصادي على القرن الإفريقي، جيبوتي نموذجا، مجلة السياسة الدولية.

أما الجانب الإسرائيلي، فإن محاولاته مستمرة وحثيثة نحو السيطرة على المنطقة الإفريقية من خلال العديد من الاستثمارات ووضع الأهداف العسكرية والاستراتيجية نحو خدمة الأهداف الإسرائيلية، ولا سيما داخل منطقة القرن الإفريقي من خلال السيطرة على مدخل البحر والتحكم في حركة التجارة العالمية، وذلك لتأمين المصالح الإسرائيلية وتسهيل اتصال الخطوط الإسرائيلية بالبحر الأحمر والمحيط الهندي[50]، وكذلك السعي لمد نفوذها وزيادة الاستثمارات داخل أثيوبيا على غرار ما فعلته داخل كيب تاون في جنوب إفريقيا.

(50) د. ندراوي الهواري، معارك الجزر الطاحنة للسيطرة على القرن الإفريقي، اليوم السابع، 7 يناير 2017.

يعتبر التواجد الأوروبي في المنطقة الإفريقية مسألة بديهية قديمة منذ الاحتلال الأوروبي للقارة الإفريقية، ولاتزال بعض الدول الإفريقية على علاقة بهذه الدول، ولا سيما جيبوتي بفرنسا ومنطقة القرن الإفريقي،[51] وليبيا بإيطاليا، وكذلك تواجد البرتغاليين في الجنوب، ونفوذ الاتحاد الأوروبي في المنطقة كبير، كما أنه يعتبر أحد أهم الشركاء التجاريين في المنطقة، ورغم ظهور بعض العراقيل التي تهدد التواجد الأوروبي إلا أنه مازال يحتفظ بمكانته في القارة.

(51) ياسر قطبشات، التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجا، مجلة آراء حول الخليج.

كما لا يمكن إغفال التواجد الصيني الذي يعدّ أحد أهم الشركاء التجاريين في

القارة، والذي يسعى إلى تضييق الخناق حول التواجد الأمريكي الذي يهدد مصالحه ووجوده[52].

(52) القرن الإفريقي يدفع فاتورة الصراع الأمريكي ـ الصيني، بوابة أفريقيا الإخبارية، إبريل 2017.

وما زالت القارة الإفريقية تواجه العديد من التحديات القوية التي من الممكن أن تعرقل مسيرة التنمية التي تسعى إليها، وكذلك التصدي لعملية تمكين الشباب في الحياة السياسة داخل المجتمع الإفريقي، والتي تحتاج إلى وضع استراتيجية قوية وناجحة من أجل تحقيق التمكين للشباب والاستفادة من الطاقات البشرية، كما أنها قادرة على تحويل الطاقات البشرية الخام إلى كوادر بشرية قادرة على العطاء وقادرة على خدمة المجتمع الإفريقي.

الخاتـمــة:

في إطار السياسة الخارجية المتعددة التي تبنتها تركيا تجاه القارة الإفريقية، فإن هناك عدّة سيناريوهات محتملة، ولكني سأكتفي بأهم سيناريوهين للعلاقة، أولهما: التباطؤ في مستويات التعاون، لا سيما أن تركيا تسعى لتطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية، لكن هناك عدّة عقبات من بينها زيادة التحفظات التي تبديها العديد من الاتجاهات داخل دول القارة إزاء الأهداف التي تعمل أنقرة على تحقيقها، وفي ظل الحرص على استخدام الآليات الأيديولوجية والتاريخية، ممّا أدى إلى تصاعد حدّة الجدل بين بعض التيارات الليبرالية والإسلامية في بعض الدول تجاه المسارات المحتملة للعلاقات مع أنقرة.

أما السيناريو الأخر، فقد تشهد العلاقة نمواً سريعاً على الصعيد الاقتصادي والمبادلات التجارية، وفي ظل سعي تركيا في منح الدول الإفريقية الاستثمارات المختلفة لتحقيق طفرة اقتصادية، وكذلك في ظل تمتع تركيا بماضي خالي من التوسعات الاستعمارية داخل المنطقة الإفريقية، كما سعت الدول الإفريقية لاستثمار العلاقة مع تركيا لتحقيق الأهداف الهامة والملحة، من خلال تقديم الجانب التركي بعض المساعدات لبرامج الاصلاح الاقتصادي، وكذلك تمويل مشروعات البنية التحية وتعزيز الاستثمارات وتسوية النزاعات ومحاربة القرصنة.

كما يبدو من خلال ما تناولناه، أن تركيا إذا استمرت على هذا النهج سوف تفتح لأنقرة أفاقاً جديدة وتبني مستقبلاً يؤهلها إلى أن تكون قوى إقليمية في المنطقة، حيث إن تغلغلها داخل المنطقة الإفريقية يعطي لها رصيداً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قوياً، سواء من خلال قاعدّة الصومال أو الاستثمارات الأثيوبية وجزيرة سواكن، وسوف يصبح لها رصيداً قوياً ما لم تُحسن الدول استغلال الوضع والتصدي للتوغل التركي في القرن الإفريقي أكثر.

قائمة المصادر:

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب العربية

1 - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية «النظرية والواقع، الناشر المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991

2 - عبد الرحمن بدوي، «مناهج البحث العلمي»، وكالة المطبوعات،1997، الكويت، ص7.

3 - محمد شلبي،»المنهجية في التحليل السياسي»، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2019.

ثانياً رسائل الماجستير والدكتوراه :

1 - حرباوي كريمة، رسالة ماجستير عن الدولة الفاشلة، الصومال نموذج، جامعة محمد خضير2016.

2 - سهام محمد عز الدين، ظاهرة القرصنة علي سواحل الصومال وخليج عدن: دراسة في الابعاد والتداعيات الاقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، القاهرة 2012.

رابعاً: المجلات المحكمة:

1 - د. سالي محمد فريد، الصراع الاقتصادي على القرن الافريقي .. جيبوتي نموذجاً.

2 - د. سامي صبري عبدالقوى، القراصنة الجدد وتهديدات الملاحة في القرن الإفريقي.

3 - د. عبد القادر نعناع، التغلغل التركي والقطري في القرن الإفريقي: الجزء الأول، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، مارس 2017.

4 - د. هالة الهلالي، لأمن المائي المصري، دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة "سد النهضة نموذجا»، جامعة 6 أكتوبر.

5 - عدي حسن، التوغل العسكري التركي حول العالم: الصومال، مركز الجوار برس للدراسات السياسية

6 - فاروق حسين أبو ضيف، تداعيات الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي وتأثيرها على حالة الاستقرار، المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، 17 يونيو 2020

7 - فاروق حسين أبوضيف، التدخلات الإيرانية – التركية في القرن الإفريقي، مركز ليفانت للبحوث والدراسات.

8 - كرم السعيد، دوافع وأدوات الدور التركي في افريقيا، السياسة الدولية، ابريل 2018.

9 - لواء أ.ح/ سمير بدوي مستشار اكاديمية ناصر العسكرية العليا، تأثيرات الصراعات الحدودية في القرن الافريقي، السياسة الدولية، عدد 212، 2018.

10 - لواء أ.ح/ ناجي شهود، عسكرة التنافس الدولي والإقليمي في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، ابريل 2018

11 - لواء أزح/ وائل ربيع، الاهداف الاسرائيلية في القرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية.

12 - محمد الدابولي، أبعاد الوجود التركي – القطري في جيبوتي، مركز الفاروس للدراسات الاستراتيجية والاستشارات، 2019/12/16.

13 - مصطفي صلاح، جزيرة سواكن تعزز التقارب الاقتصادي بين السودان وتركيا وتعمق الصراع جنوب البحر الأحمر، مركز البيل للدراسات الاستراتيجية والتخطيطية، ديسمبر 2017، https://goo.g1/81sw2r

14 - نضال عبدالعزيز نور، أثر الصراع في منطقة القرن الافريقي على الأمن القومي العربي، مركز راصد للدراسات السياسية والاستراتيجية.

15 - ياسر قطبشات، التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموجاً، مجلة أراء حول الخليج

خامساً المواقع الإخبارية

1 - القرن الإفريقي يدفع فاتورة الصراع الأمريكي – الصيني، بوابة أفريقيا الإخبارية، إبريل 2017.

2 - خريطة الصراعات الدينية في افريقيا – مركز الجزائر للدراسات السياسية.

3 - دندراوي الهواري، معارك الجزر الطاحنة للسيطرة على القرن الإفريقي، اليوم السابع، 7يناير 2017.

4 - موقع سكاي نيوز عربية، الصين في القرن الإفريقي.. نفوذ متصاعد http://goo.g1/yT9Bdy

5 - محمود البتاكوشي، دور تركيا المشبوه في دعم إثيوبيا في ملف سد النهضة، البوابة نيوز، 11 مارس 2020 http://:albawabhnews.com

6 - واقع سياسات التنافس الدولي في إفريقيا ـ الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية.